الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/10138
21 July 1975
ORIGINAL: ARABIC/FRENCH

الدورة الثلاثون
البندان ٧٦ و ٧٧ من جدول الأعمال المؤقت *

السنة الدولية للمرأة ، بما في ذلك مقترحات وتوصيات مؤتمر السنة الدولية للمرأة

مركز المرأة ودورها في المجتمع مع الاهتمام خاصة بضرورة تحقيق المساواة في الحقوق للمرأة ، وباسهام المرأة في بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، وفي الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري ، وفي تعزيز السلم الدولي والتعاون بين الدول

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، وموجهة الى الأمين العام من بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة

تهدي بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة تحياتها الى الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف بأن تحيل اليه طيا كلمة رئيس الجمهورية اللبنانية فخامة السيد سليمان فرنجية ، بمناسبة الاحتفالات بالسنة الدولية للمرأة ، التي ستمتد في لبنان طوال عام ١٩٧٥ .

وبعثة لبنان الدائمة ترجو الأمين العام للأمم المتحدة أن يتفضل بتوزيع هذه الرسالة (المرفق الأول) وكذلك الدراسة المرفقة بشأن التقدم المحرز في لبنان على طريق ضمان النهوض بالمرأة واندماجها في عملية الانماء (المرفق الثاني) ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البندين ٧٧ و ٧٨ من القائمة الأولية للبنود المعتزم ادراجها في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين .

---

* A/10150 .

المرفق الأول

السبت ١٩٧٥/٣/٢٢

كلمة فخامة الرئيس فرنجيـــــة
بمناسبة السنة العالمية للمرأة

يحتفل لبنان اليوم ، كما يحتفل العالم بالسنة العالمية للمرأة ، تجاوبا مع انطلاقة المرأة في دروب المساواة ، والسلام والتنمية .

وقد رأينا أن تبدأ السنة اللبنانية ، في هذا اليوم الثاني والعشرين من آذار لأنه اليـــوم الذي تمتزج فيه اطلالة الربيع ، وعيد الأم مع يوم الطفل في بهجة الطبيعة وهي تلاقي ابتسامة الطفل ونضرة السلام .

وحين يحتفل لبنان بهذه السنة العالمية فانه يكرم في نفس الوقت ما قدمته المرأة اللبنانية في صنع القيم الحضارية سواء في حلو الأيام أم في مرها ، وفي مختلف الميادين . ونحن نرى المـــرأة اللبنانية اليوم تحتل مكانتها المرموقة في مجالات القضاء والادارة ، والعلوم والفنون وشؤون العمـــل والمجتمع وقد تجاوزت نسبة العمل النسائي في المهن الحرة أكثر من ٣٠ بالمئة من مجموع العمل في هذا القطاع ، من محاماة وهندسة وطب وصيدلة وتعليم وغيرها . واننا مدعوون أكثر فأكثر لاعطـــاء المرأة دورا أساسيا في بناء الحضارة ، ومن هنا ، كان من واجبنا لا على صعيد الدولة وحسب بـــل على صعيد الهيئات والأفراد أيضا ، ولبنان بلد الحريات وانطلاقة الفرد ، بذل المزيد من رعايـــة المرأة وحمايتها ، لتأمين المزيد من رعاية الوطن وحمايته .

أيها المواطنون والمواطنات

لقد أولينا السنة العالمية للمرأة ما تستحقه من كبير الاهتمام فجعلناها على مدار شهـــور السنة كلها ، مقدمين كل دعم وكل تأييد وسنتابع بحول الله تعالى مسيرتنا وفقا للشرف العريق مـــن تقاليدنا وعاداتنا فتزيد في اسهامنا الحضاري العام ونواصل عطاءنا في خدمة لبنان هذا الوطـــن العزيز ، وطن الحريات والقيم الانسانية .

المرفق الثانـــي

الجمهورية اللبنانية

مؤتمر وزراء العـــرب للشـــؤون الاجتماعيـــــة
الخرطوم : من ٢٥ الى ٢٧ مـــارس ١٩٧٥

دور المـرأة اللبنانيـة في التنمية الاجتماعيـة

الجمهورية اللبنانيـــــة
مصلحة الانعاش الاجتماعي

دور المرأة اللبنانية فـي التنمية الاجتماعيـة

غني عن البرهان أن الوضع الذى تعيشه المرأة عامة والمرأة العربية بشكل خاص وضع لم تكـن لها الحرية في اختياره ، بل فرض عليها عبر مراحل تاريخية طويلة أصبحت المرأة بنتيجتها تخضـــع لمجموعة من القوانين والأعراف والتقاليد التي جعلت منها انسانا غير متساو في الحقوق والواجبـــات بالنسبة للرجل .

ويمكن اختصار هذا الواقع بكون المجتمع الأبوى وما يستتبعه من تسلط في مناحي الأمـــور ، قد أصبح المرجع الأخير في قوننة الأشياء وتحديد المحرمات والمحللات منها . . .

ولئن كان في الوقت الحاضر أصوات تتصاعد مطالبة بانصاف المرأة والعمل على الاستفادة من طاقاتها فان هذه الأصوات غالبا ما تتصاعد من منطلقات نظرية رافضة لوضع باتت تراه ظالما وغـــير منصف ، بينما من الضرورى أن ترافق هذه المنطلقات محاولة البحث عن دور جديد متطور للمـــرأة يكون منطلقه حاجة المجتمع لتحرير طاقات المرأة وقدراتها الانتاجية عبر توفر الظروف الملائمة لاعـادة انسانيتها المهدورة ، وهذا يستوجب وضع الأساس المادى والاقتصادى والاجتماعي والثقافـــــي والسياسي لهذا التحرير ، تحريرا يتجاوز اصلاح النصوص ليصل الى النفوس وما ترسب في أعماقهـــا عبر العصور .

لذا وبغية البدء في استيضاح الصورة سنحاول أن نضع الخطوط العريضة للواقع الذى وصلت اليه المرأة فـي لبنان ، ليكون منطلقا لنا نستكمل على أساسه الخطوات التي مازال علينا أن نخطيها للوصول بالمرأة الى المستوى الذى يجعل منها عنصرا لا يقل فعالية عن الرجل في تطوير المجتمـــع وتنميته اسوة بما أصبح حقيقة واقعة في كثير من المجتمعات .

الخصائص الديموغرافية .

يبلغ مجموع سكان لبنان حسب آخر احصاء أجرى بالعينة خلال عام ١٩٧٠ (٢ ١٢٧ ٣٢٥) نسمة يتوزعون بالتساوى تقريبا حسب الجنس مع زيادة بسيطة في عدد الذكور (٥١ر٩٪ ذكـــور) .

كما تبين مختلف الدراسات أن الشعب اللبناني شعب فـتي :

٤٣٪ من السكان عمرهم دون ١٥ سنة
٥٢٪ من السكان عمرهم دون ٢٠ سنة
٥ ٪ فقط من السكان سنهم ٦٥ سنة وما فوق
٥٢ر٣٪ من السكان في سن العمل أى بين ١٥ — ٦٤ سنة

كما تشير مصادر عديدة الى أن نسبة الاعالة في البلدان النامية هي واحد الى أربعة وذلك مقابل واحد الى اثنين في البلدان المتطورة ، وهذا يعني أنه يتعين على كل فرد يعمل أن ينتج مافيه الكفاية لأربعة أشخاص آخرين ، بينما في البلدان المتقدمة هنالك شخصان فقط يعتمدان على عمل فرد واحد ، هذا وتبلغ نسبة الاعالة في الشرق الأدنى حدا أعلى اذ تشير التقديرات الى أن ٦٠ الى ٧٠٪ من السكان هم دون العشرين من العمر ، أى أنهم لا يشاركون مشاركة فعّالة في عملية الانتاج نظرا لافتقارهم الى التدريب والتوجيه اللازمين ونظرا لعدم توفر البرامج الضرورية لتأهيلهم .

ورغم التطور النسبي الذى عرفه لبنان الا أنه يبقى ضمن البلاد النامية من حيث نسبة الاعالة ويعود ذلك لسببين رئيسيين : كون ٥٠٪ من سكانه دون العشرين من العمر وكون نسبة النساء غير العاملات تبلغ ٨٢٫٥٪ من مجموع النساء ، واذا ما أضيفت الى هاتين الفئتين فئة الشيوخ الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين والذين لا يتمتعون في معظمهم بأى ضمان للشيخوخة ، والعاطلين عن العمل أو العاملين بدوام جزئي ، يتبين لنا أن نسبة ضئيلة جدا قد لا تصل الى ٢٧٪ هم الذين يعملون على نحو فعّال ويعتبرون مسؤولون أساسا عن اعالة باقي السكان ، وهنا يكمن التساؤل الكبير عما اذا كان لهذه النسبة الضئيلة من السكان ذات المؤهلات المحدودة أن تتصدى لعمليات التنمية في المجتمع بشكل فعّال وبمعزل عن النساء القادرات على العمل واللواتي اذا ما أحسن استخدامهن شكلن مصدرا رئيسيا للأيدى العاملة اللازمة لتحقيق تنمية فعّالة .

الخصائص الاجتماعية للمرأة اللبنانية .

عاشت المرأة اللبنانية مثلها مثل شقيقاتها العربيات ترزح تحت ثقل التقاليد والعادات الموروثة ، تضغط عليها في مختلف نواحي حياتها الاجتماعية الثقافية والاقتصادية كما حرمتها الكثير من حقوقها الانسانية وكبلتها بقيود الجهل والتعصب والتخلف مما حال دون تقدمها وتطورها خاصة في البيئات الاجتماعية التي غلبت عليها الخصائص القبلية والأبوية ، والتي اعتبرت المرأة قاصرة طوال حياتها ومواطنة من الدرجة الثانية ، عليها أن تعيش تحت وصاية الرجل أكان زوجها أم والدها ، أخوها أو حتى ابنها دون الالتفات الى أهلية هذا الوصي مما أدى الى عدم مشاركة المرأة في القيام بدور ايجابي في تنمية وتطوير موارد بلادها .

بيد أن المرأة في لبنان قد أفادت من المراحل التاريخية والظروف الجغرافية التي ساعدت على انفتاح لبنان ثقافيا وبشريا وتأثره بنسب متفاوتة بمختلف التيارات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المتفاعلة في العالم ، مما نتج عنه تمايز ملحوظ في الأنماط والقيم وبالتالي في اتخاذ المواقف من المرأة وقضاياها ، بين منطقة وأخرى ، بل داخل المنطقة الواحدة بين فئة اجتماعية وفئة اجتماعية اخرى .

والملاحظ أن هذا الانفتاح ساعد في مساهمة المرأة مساهمة فعّالة في مجال الخدمة

الاجتماعية التطوعية بينما تقاعست عن المساهمة الفعّالة في باقي الأمور المجتمعية وبقيت مساهمتها هامشية لا تؤثر في مجريات الأمور واتجاهاتها .

واستنادا الى دراسة " الخدمة الاجتماعية الأهلية في لبنان " الصادرة عن وزارة التصميم العام سنة ١٩٦٥ نجد أن الخدمة الاجتماعية بمفهومها التطوعي تقوم بشكل خاص على جهود النساء. كما أظهرت هذه الدراسة أنه يوجد حوالي ١٥٠ جمعية ترأس مجالس ادارتها نساء وتعتبر من الجمعيات الأكثر نشاطا في لبنان ، وذلك من أصل ٤٠٥ جمعيات ناشطة تعمل في مختلف حقول العمل الاجتماعي وتلعب المرأة في هذه الجمعيات دورا كبيرا إن على صعيد العمل التنفيذية أو على صعيد المساهمة في عضوية مجالس الادارة واتخاذ القرارات .

وفيما يلي جدول بالجمعيات التطوعية الناشطة في لبنان .
موزعة حسب نوع الخدمة الاجتماعية التي تقدمها (المصدر:
الخدمة الاجتماعية الأهلية في لبنان)

جدول رقم (١)

مجال النشاط	عدد الجمعيات	نسبتها الى المجموع
الرعاية الاجتماعية للأطفال	٥٠	١٢ر٣
اغاثة المحتاجين ماديا	١٩٢	٤٧ر٤
خدمات لذوى العاهات	١٦	٢ر٩
خدمات منظمة للجماعات المحلية	٧	١ر٨
خدمات تعليمية	٣٠	٧ر٤
خدمات صحية	١٣	٣ر٢
خدمات اجتماعية عامة	١٥	٣ر٧
جمعيات متعددة الخدمات	٨٢	٢٠ر٣
المجموع	٤٠٥	١٠٠٪

الا أن نشاط المرأة اللبنانية على صعيد العمل الاجتماعي قد تركز على أعمال البر والاحسان والتخفيف من حدة بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، يضاف الى ذلك كون النشاط النسائي هذا قد انحصر ضمن طبقة اجتماعية معينة توفرت لها الامكانيات المادية والثقافية .

وفيما يلي جدول رقم (٢) بتوزيع الجمعيات التطوعية الناشطة في لبنان حسب المحافظة والجمعيات التي ترأس هيئـــات ادارتها نساء أو رجـال

المحافظـــة	عدد الجمعيات التي يرأسها الرجال	عدد الجمعيات التي يرأسها النساء	المجمـوع
بيروت	٧٥	٦٧	١٤٢
جبل لبنان	٦٤	٢٩	٩٣
محافظة الجنوب	٣٢	٥	٣٧
محافظة البقـاع	٣٧	٦	٤٣
محافظة الشمال	٤٧	٤٣	٩٠
المجمـوع	٢٥٥	١٥٠	٤٠٥

من هذا الجدول نستنتج أن محافظة بيروت تستقطب أكبر عدد من الجمعيات الناشطـــة يليها محافظة جبل لبنان ثم محافظة لبنان الشمالي ومن ثم تأتي محافظتي البقاع ولبنان الجنوبـــي والعدد ينخفض عن محافظة لبنان الشمالي ليصل الى النصف تقريبا .

واذا ألقينا نظرة مفصلة على أماكن عمل هذه الجمعيات لتبين لنا أن معظمها موجود فـــي مراكز المحافظات كما أن الجمعيات التي يـرأس هيئاتها الادارية نساء فأكبر عدد منها موجـــود في مدينة بيروت يليها مدينة طرابلس ومن ثم جبل لبنان .

كما لو قارنا ارتفاع عدد الجمعيات التي يترأسها نساء مع ارتفاع نسبة التعليم والانفتاح على الخارج والوعي الاجتماعي ومراكز نشاطها لتأكد لنا أنه حيث يكثر عدد المدارس والمراكز الثقافيـــة والترفيهية يكثر عدد الجمعيات التي تقوم بخدمات تطوعية ذات أهداف اجتماعية صرفة .

كما أن هذا الانفتاح بدأ يؤثر على زيادة مساهمة المرأة الشابة في بعض الأعمـــال والنشاطات الثقافية والترفيهية والاجتماعية وذلك في انخراطها في النوادي التي تأسست في المدن والأرياف .

المرأة اللبنانية والتعليـم

من المسلم به أن التعليم يؤثر تأثيرا بالغا في بناء الشخصية الانسانية وفي تنمية ملكاتهـــا وقدراتها الفكريـة والعمليـة . وان فـرص التعليم التي أتيحـت للمرأة اللبنانيـة ساعدت كثـيرا

في بناء شخصيتها وفي مساهمتها النسبية في عملية التغيير الاجتماعي وفي تطوير دورها وتعزيـــز مكانتها في المجتمع .

لقد شهد لبنان تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة ولكن بقي هنالك نوع من التفـــاوت لمصلحة الذكور في مختلف مراحل التعليم كما يؤكده الجدول التالي :

جدول مقارنة يبين توزيع التلاميذ حسب الجنس والمستـــوى التعليمي وذلك خـلال العامين الدراسيين ١٩٦٦-١٩٦٧ و ١٩٧٢ - ١٩٧٣ (وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة) .

العام الدراسي والجنـس	١٩٦٦ - ١٩٦٧			١٩٧٢ - ١٩٧٣		
المستـــوى التعليمـي	ذكور	انـاث	المجموع	ذكـور	انـاث	المجمـوع
حضانـــة	٤١٨٠٥	٣٦٦٥٠	٧٨٤٥٥	٦٠١٩٧	٥٢٣٣٨	١١٢٥٣٥
ابتدائـــي	٢٠٢٨٥٨	١٦٢٥٤٥	٣٦٥٤٠٣	٢٠٦٨٩٣	١٧٨٢٩٥	٣٨٥١٨٨
تكميلـــي	٤٣٢٢١	٢٩٤٣٨	٧٢٦٥٩	٧٣٠٨٦	٥٩٠٦٥	١٣٢١٥١
ثانـــوي	١٧٢١٧	٦٦٠٥	٢٣٨٢٢	٢١٦٥٨	١٣٧٦٩	٣٥٤٢٧
المجمـــوع	٣٠٥١٠١	٢٣٥٢٣٨	٥٤٠٣٣٩	٣٦١٨٣٤	٣٠٣٤٦٧	٦٦٥٣٠١

من هذا الجدول يتبين لنا أن الاقبال على المرحلة الابتدائية يبلغ الحد الأقصى بالنسبة للجنسين مع المحافظة على تفاوت لصالح الذكور ، كما يمكن ملاحظة الانخفاض التدريجي في الاقبال كلما ارتفع مستوى التعليم وهذا الانخفاض يتم لجهة الاناث أكثر بكثير مما هو عليه بالنسبة للذكور .

كما أنه بمقارنة نتائج عامي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ بالنسبة للاناث يمكـــن ملاحظة النقاط التالية :

- زيادة ملموسة في ارتياد الاناث للمدارس في كافة مراحل التعليم السالفة الذكر . وتجـدر الاشارة الى تضاعف عدد المقبلات على متابعة المرحلتين التكميلية والثانويـــة . وهذا

مؤشر على تغير الذهنية السائدة بالنسبة لتعليم الفتاة . اذ في الماضي كان الشائع هو الاكتفاء بتعليم مبادئ القراءة والكتابة للفتاة مادامت في النهاية ستتزوج وتنصرف الى الاهتمام بالأعمال المنزلية . لذا كان يعتبر من الأفضل لها اتقان هذه الأعمال بدل الانصراف الى التعليم الأكاديمي الذى لن يجد نفعا في هذه الأمور . ولا يخفي ما في ذلك من نظرة خاطئة حالت دون مشاركة المرأة في عمليات التنمية نظرا لافتقارها الى المؤهلات العلمية التي تمكنها من مشاركة الرجل في بناء المجتمع .

وللتمكن من اعطاء فكرة واضحة عن تطور الذهنية التي كانت سائدة تجاه تعليم الفتاة لابد لنا من التوقف عند نسبة الأمية لمختلف مراحل العمر سنعتمد احصاءات القوى العاملة في لبنان الصادرة عن وزارة التصميم عام ١٩٧٠ .

جدول (٣) نسبة الأمية بين الجنسين موزعة حسب الفئات العمرية

فئات العمر / الجنس	١٠—١٤	١٥—١٩	٢٠—٢٤	٢٥—٢٩	٣٠—٣٩	٤٠—٤٩	٥٠—٥٩	٦٠ وما فوق	النسبة العامة للذين هم فوق سن العاشرة
ذكور	١ر٦	٥ر٨	١١ر٠	٢ر١٥	٠ر٢٥	٢ر٣١	٤ر٣٥	٩ر٥٣	٥ر٢١
اناث	٣ر١٥	٧ر٢٠	٦ر٢٨	٨ر٣٧	٣ر٥١	٨ر٥٩	٨ر٦٦	٠٤ر٧٩	١ر٤٢

لو ألقينا نظرة على نسبة الأمية في مختلف مراحل العمر بالنسبة للاناث لوجدنا أن نسبة الأمية بين اللواتي بلغن سن ٦٠ سنة وما فوق هي تقريبا خمسة أضعاف ما هي عليه بالنسبة لفئة العمر ١٠ — ١٤ سنة وهذا الفرق الشاسع ينخفض كلما انخفضت فئة العمر ، اذ تصبح النسبة حوالي أربعة أضعاف بالنسبة للواتي بلغن سن ٥٠ — ٥٩ سنة وهكذا دواليك حتى نصل الى نسبة ٣٥ر١٪ لفئة الأعمار ١٥—١٩ سنة بالنسبة لفئة ١٠ — ١٤ سنة وهذه نسبة ضعيفة قياسا لما كانت عليه لعشر أو ١٥ سنة خلت .

كما يلاحظ أن التفاوت في نسبة الأمية المنتشرة بين الاناث والذكور هو شيء قائم بالنسبة لمختلف فئات الأعمار ولصالح الذكور وعلى سبيل المثال لو أخذنا فئة العمر ١٠ — ١٤ سنة لوجدنا أن نسبة الأمية تبلغ ١ر٦٪ بالنسبة للذكور و ٣ر١٥٪ بالنسبة للاناث أى أكثر من الضعفين تقريبا .

وهذا مما يثبت أن النظرة نحو تعليم الفتاة ولئن تطورت الى حد بعيد الا أن الأولوية

مازالت تعطى للذكور في حال اضطرار العائلة لاعطاء أفضلية دون الأخذ بعين الاعتبار القدرات والامكانيات الشخصية لدى كل من الجنسين .

التعليم المهني والتقني

في هذا المضمار يلاحظ أن التدريب الذى تحصل عليه الفتيات لا يتلاءم في الغالب مع امكانات سوق العمل ومتطلباته ، اذ غالبا ما يقتصر التدريب على تعليم الخياطة والتدبير المنزلي وأمانة السر وبعض الأعمال الفندقية .

ولا بد من الاشارة الى اقبال الفتيات على متابعة برامج التدريب على أمانة السر نظرا لحاجة قطاع الخدمات لاعداد كبيرة متخصصة في هذا الحقل .

التعليم العالي والجامعي

تعتبر الجامعة الأمريكية أول جامعة بدأت بقبول الفتيات وذلك عام ١٩٢١ ، وتبعها في ذلك جامعة القديس يوسف التي أنشئت عام ١٩٢٢ أول مدرسة للقابلات القانونيات وبعد ذلك ، أنشئت كلية بيروت للبنات عام ١٩٢٤ .

وقد بلغ عدد المسجلات في مختلف الجامعات في لبنان للعام الدراسي ١٩٧٠ - ١٩٧١ (٤٨٥٠) طالبة (١) مقابل (٣٤٠٢٠) طالبة وطالب أى بنسبة ٢٣٫٦٪ من المجموع العام .

اذا التفاوت في اعداد المنتسبين الى الجامعات مازال بشكل واضح لصالح الذكور ولكن بالرغم من هذا التفاوت ، فان عدد الطالبات اللواتي ينتسبن الى الجامعات يزداد بشكل تصاعدى سنة بعد سنة مما يدل على تطور سريع في الذهنية العائلية التي رضخت الى ضرورة تعليم الفتاة مثلها مثل شقيقها .

كما تبين الاحصاءات بأن هنالك تفاوت كبير في الاتجاه نحو فروق التخصص . فبينما نرى أن نسبة كبيرة من الطالبات تتجه نحو دراسة الفنون والآداب أى ما يعادل ٤٨٪ ؛ نجد أن هذه النسبة تنخفض عند الذكور لتصل الى ٢٩٪ .

أما التطور الملحوظ فقد طرأ على نسبة المتخرجات اذ بلغت ٢٥٢٪ أى ضعفين ونصف خلال العام الدراسي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ بالمقارنة مع العام الدراسي ١٩٦٤-١٩٦٥ . وهذه نسبة تدعو الى التفاؤل حول مكانة المرأة اللبنانية في المجتمع الحالي .

خصائص القانون اللبناني بالنسبة للمرأة

يتميز لبنان باعتماده قوانين للأحوال الشخصية تختلف باختلاف الطوائف والمذاهب ، مما نجم عنه عدم تساوى بين المرأة والرجل وبين المرأة والمرأة بالنسبة لقضايا الزواج والطلاق والارث والشهادة . . .

---

(١) - المرجع : دراسة وزارة التصميم العام - التعليم العالي في لبنان .

أما بالنسبة للأهلية التجارية فالمرأة اللبنانية المتزوجة مهما تكن أحكام قانون الأحـــوال الشخصية التي تخضع له لا تملك الأهلية التجارية الا اذا حصلت على رضى زوجها الصريح أو الضمني .

الخصائص السياسية والنقابية

ان تعاطي العمل السياسي يفترض ظروف موضوعية معيّنة يجب توفّرها كي يقبل أبناء بلد ما على العمل السياسي في مختلف وجوهه : نيابة ، بلدية ، حزب ـ نقابة . . . وانخـراط المـرأة اللبنانية في الحياة السياسية يأتي في مرحلة يكون قد بلغ فيها التطور الثقافي والاقتصـــادى (وخاصة الصناعي) والاجتماعي حدا ملائما .

ففي لبنان لم يحظر الدستور على المرأة تعاطي العمل السياسي انما نصت المادة ٢١ على مايلي : " يحق لكل لبناني أتم الواحد والعشرين من العمر وتنطبق عليه الشروط المنصوص عليهـا في قانون الانتخابات . . . " بيد أن هذا القانون لم يكن يعطي حق الاقتراع حتى عـام ١٩٥٣ حيث صدر مرسوم بتاريخ ١٨ شباط من هذا العام اكتسبت المرأة بموجبه حق الاقتراع والترشيح .

لقد أقبلت المرأة ، وخاصة في المناطق الأكثر تخلفا في لبنان ، على ممارسة حقها فـي الاقتراع بشكل أظهر أنه ليس لعامل التعليم أو المستوى الاقتصادى أثر في درجة أو نسبة اقبـال النساء على الاقتراع ، فهذه النسبة وصلت مثلا الى ٥٧٪ في بلدة متخلفة من حيث المستـوى التعليمي أو الاقتصادى اجمالا ، بينما وصلت الى ٤١٪ فقط في بلدة يتمتع سكانها اجمـالا بمستوى تعليمي واقتصادى عال خاصة بالنسبة للمرأة . كما أن معظم الدراسات التي تناولـت هذا الموضوع بينت أن النساء يتأثرن اجمالا برأى أزواجهن أو عائلاتهن عند ممارستهن لحقوقهـن السياسية .

كما أن نسبة انخـراط المرأة في الأحزاب السياسية والتي تعتبر مؤشر على مدى مساهمتها في هذه النشاطات ، قد بينت ، بأن نسبة المنتسبات الى أحزاب في لبنان تتراوح بين ٣و٧٪ من مجموع المنتسبين الى الأحزاب ، كما بينت بأن نسبة المتعلمات بين هؤلاء مرتفعة جدا والاقبـال على الانتساب الى أحزاب زاد كثيرا في السنوات الثلاث الأخيرة بين الفتيات الجامعيات . علمـا بأن المنتسبات يتأثرن الى حد بعيد بأقاربهن الحزبيين .

المرأة اللبنانية والنقابات

ان مجموع أعضاء مجالس ادارة النقابات في لبنان هو ١٥١٦ من بينهم ٢٠ سيدة ، أى بنسبة ١ر٣٪ من مجموع الأعضاء .

ان هذه نسبة ضئيلة جدا خاصة على صعيد الدور التقريرى الذى يمكن للمرأة العاملـة أن تلعبه .

أما بالنسبة للنقابات الطلابية في لبنان فكل جامعي أو جامعية ينتسب الى احدى الكليات هو حكما عضو في اتحاد طلاب الجامعة التي ينتمي اليها ، وانتساب الطالبة في السنوات الأخيرة لم يعد اسميا وشكليا ، بل أصبح عمليا وفعليا فالفتاة الجامعية تمارس نفس النشاط النقابي الى جانب زميلها الجامعي ان في الاقبال على ترشيح نفسها الى عضوية مجالس الفروق أو في اقبال على الاقتراع واختيار من يمثلها .

المرأة اللبنانية والعمل

مهما يكن من أمر فان العامل الأهم في التغييرات الاجتماعية الذى نلمسه في قضايا المرأة هو التغيير الجوهرى الذى طرأ على بنية المجتمع وقوى الانتاج وعلاقات الانتاج فيه ، فنزول المرأة اللبنانية الى ميدان العمل وان تعددت أسبابه ، قد أدى الى تغييرات أساسية في النظم الاجتماعية السائدة .

وكان عمل المرأة وسيلة لتحررها الاقتصادى الذى يمكن اعتباره بداية لتحررها الاجتماعي .

يقدر حجم القوى العاملة في لبنان فعلا بـ (٥٣٨) ألفا أى حوالي ٢٧٪ من مجموع السكان ونسبة العمالة هذه ضعيفة جدا اذا قوبلت بما هو ملاحظ في بلدان كثيرة ، ويفسر هذا الانخفاض بالعمالة أولا بفتوة السكان . ٥٪ تحت ٢٠ سنة والنسبة المنخفضة لعمل المرأة والبالغة فقط ٥ر١٧٪ من مجموع القوى العاملة في لبنان . كما تجدر الاشارة الى أن الحد الأعلى للعمالة عند الاناث يبلغ ٢٥٪ في فئة الأعمار ٢٠ — ٢٥ سنة ، ثم تنخفض هذه النسبة سريعا مع تقدم السن لتبلغ ١٥٪ في سن ٣٥ سنة . أما في سن الخمسين نجد أن ١٣٪ من النساء مازلن يمارسن العمل حتى تهبط هذه النسبة الى ٨٪ عند فئة ستين سنة وما فوق .

وتفسر العادات الاجتماعية منحنى هذا النشاط ، فالتقاليد تقضي بان يكون مكان الفتاة في المنزل . غير أنه ضمن الأجيال الصاعدة يتزايد عدد الراغبات منهن في طلب العمل . ولكن كثيرات منهن يتركن العمل اذا ما تزوجن وأصبحن أمهات ، ثم يبحثن عن عمل عندما يبلغ الأولاد سن الدراسة ويذهبون الى المدارس عندئذ يصبح وجود الأم بصورة دائمة في المنزل أقل الحاحا .

وهنالك ميزة خاصة بعمل النساء في المناطق الريفية فنشاط المرأة فيها هو أقوى بصورة محسوسة عما هو عليه في سائر المناطق الأخرى (باستثناء العاصمة بيروت) ويفسر هذه الظاهرة اشتغال المرأة بالأعمال الزراعية .

وثمة اعتقاد بأن عدد النساء العاملات في القطاع الزراعي يتجاوز النسبة المعلن عنها ، بالرغم من تصريحهن بأنهن غير عاملات لتصنيفهن أعمال الزراعة من ضمن أعمال المنزل .

توزيع القوى العاملة النسائية حسب المهنة والجنس (المرجع
الاحصاءات اللبنانية لعام ١٩٧٠

الجنس / المهنة الرئيسية	ذكور	اناث	مجموع الجنسين	نسبة النساء العاملين في كل فئة
١ــ المهن التقنية والحرة	٧ر٤	٦ر٢١	٩ر٨	٣٧ر٨
٢ــ المديرون وموظفو الملاك العالي	٢ر٣	٠ر٢	٢ر٠	٢ر١
٣ــ الموظفون الاداريون	٧ر٩	١٠ر٣	٨ر٣	٢١ر٦
٤ــ عمال التجارة	١٤ر٢	٣ر٢	١٢ر٣	٤ر٦
٥ــ اختصاصيون للخدمات	٩ر٤	٢٢ر٥	١٨ر٧	٣٣ر٧
٦ــ مزارعون ومربون وصيادون	١٨ر١	٢٢ر٦	١٨ر٩	٢٠ر٩
٧ــ عمال غير زراعيين	٣٧ر٢	١٩ر٦	٣٤ر١	١٠ر٠
٨ــ غير معينين والقوات المسلحة	٣ر٥	٠ر٣	٢ر٩	١ر٩
جميع المهن	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٧ر٥٪

تتواجد النساء العاملات بنسبة عالية في المهن التقنية والحرة حيث تبلغ نسبتهن من مجموع العاملين في هذا الميدان ٣٧ر٨٪ ، وتشمل هذه الفئة من المهن بصورة خاصة ، الممرضات وغيرهن من العاملات في الحقل الطبي والمدرسات والعاملات في مجالات التعليم الأخرى. وتمارس هذه المهن نسبة ٢١ر٦٪ من مجموع النساء العاملات في لبنان .

وتأتي في الرتبة الثانية فئة النساء العاملات في الخدمة المنزلية وما شابهها من أعمال وتشكل نسبة النساء في هذه الفئة من المهن ٣٣ر٧٪ من مجموع العاملين في قطاع الخدمة المنزلية وعمال الفنادق والمطاعم والملاهي .

كما تشكل نسبة اللواتي يقمن بأعمال ادارية ٦ر٢١٪ من مجموع العاملين في هذا الميدان وهي نسبة غير ضئيلة الا أن اللواتي يمارسن هذه الأعمال لا يشكلن سوى ٣ر٠١٪ من مجموع النساء العاملات بأجر .

وتعمل أكبر نسبة من النساء العاملات ٦ر٢٢٪ في القطاع الزراعي وتبلغ نسبتهن من مجموع العاملين في هذا القطاع ٩ر٠٢٪ .

ويقوم قسم هام من النساء العاملات ٦ر١٩٪ بأعمال يدوية وهي نسبة تشكل ١٠٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع وأغلب هؤلاء خياطات وعاملات نسيج أو يعملن كبائعات . ولا يعمل في الكادرات العليا من النساء أكثر من ١ر٢٪ من مجموع العاملين وهي نسبة ذات دلالة على مدى مشاركة المرأة في عملية التقرير .

غير أنه لابد من التأكيد بأن التغييرات ، الكبيرة الناجمة عن الزيادة الكمية الكبيرة في نسبة الفتيات المتعلمات ونسبة النساء العاملات في شتى الميادين ، لا يمكن اعتبارها كفيلة بتحرر المرأة ، اذ أنه يجب أن يرافق ذلك تبديل في بعض التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها افساح المجال لاستثمار أشمل لطاقات المرأة وامكانياتها .

لذلك في الوقت الحاضر هنالك اتجاه لاشراك المرأة بدور أكثر فعالية في عمليات التنمية . وللدلالة على ذلك الجهود التي تبذلها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ومنها انشاء اللجنة الوطنية لمحو الأمية الوظيفي وقد احتفلت هذا العام بتخرج = ٥٠٠٠ = امرأة من مختلف مراكز محو الأمية التي أنشأتها .

كما أن مصلحة الانعاش الاجتماعي التي قامت وتقوم ضمن اطار نشاطاتها العادية المحددة في برامجها السنوية اما بخدمات مباشرة للمرأة واما بخدمات تلبي حاجات العائلة ككل أو بعض أفرادها .

وتقدم هذه الخدمات عن طريق

أ — المراكز الصحية الاجتماعية

ب — مراكز الخدمات الاجتماعية

ج — دور الحضانة النهارية

أ — المراكز الصحية الاجتماعية تؤمن :

— التطبيب العلاجي والوقائي

— الارشاد الصحي

— تقديم الدواء

ـ خدمات اجتماعية : كتعليم الخياطة والتدبير المنزلي ومكافحة الأمية وانشاء مكتبـــــة ونادى ترفيهي وارشادات صحية وصناعات يدوية .

ويبلغ عدد هذه المراكز ١١٢ مركزا موزعين على مختلف المناطق اللبنانية .

ب ـ المراكز الاجتماعية :

وتنحصر معظم نشاطاتها بالمرأة وتقدم الخدمات التالية :

ـ مبادى تربية الطفل حسب الأصول الحديثة

ـ تعليم التفصيل والخياطة والاشغال اليدوية والصناعات اليدوية المختلفة .

ـ مكافحة الأمية

ـ ارشادات وتوجيهات متنوعة

ـ أصول الطهي والتغذية

ـ مكتبات للمطالعة ،

وفيما يلي جدول بعدد المراكز الاجتماعية موزعة حسب المحافظات :

المحافظـــة	بـيروت	جبل لبنان	البقـاع	الجنـوب	الشمـال	لبنـان ككل
عدد المراكز الاجتماعيـة	٣	٢٢	٧	١٦	١٥	٦٣

ج ـ دور حضانة نهارية

وتقدم الخدمات التالية :

ـ حضانة الأطفال بين سن الأربعة أشهر وست سنوات

ـ تقديم الغذاء والألبسة الاضافية للأطفال

ـ الاهتمام بصحتهم والسهر على راحتهم

ـ زيارة عائلات المنطقة ودرس أوضاعها الاجتماعية .

فيما يلي جدول بتوزيع دور الحضانة على المحافظات لعام ١٩٧٤ :

المحافظـــة	بيروت	جبل لبنان	البقـاع	الجنـوب	الشمـال	لبنان ككل
عـدد دور الحضانـــة	٥	٥	١	٦	٨	٢٥

كما تقوم مصلحة الانعاش حاليا بوضع خطة ثلاثية ستتضمن كمرحلة أولى :

— معالجة لبعض الأوضاع التي تحول دون تحمل المرأة المسؤوليات المترتبة عليها طبيعيا .

— واسهامها في مجالات التنمية.

وسيتم ذلك عن طريق :

أ — اكساب المرأة التي تسهم عمليا مساهمة فعّالة مع الرجل اما في النشاط الزراعي أو في النشاط الحرفي المهارات التي تساعدها في تطوير عملها ورفع مستوى دخل العائلة ولذلك سيصار الى :

— تنظيم دورات تدريبية في هذا المجال اما عن طريق مراكز الخدمات الاجتماعية القائمة أو عن طريق دورات تدريبية خاصة تعد لهذه الغاية .

— تنظيم دورات تدريبية في مجالات الاسعافات الاولية والنشاطات الصحية والوقائية عن طريق المراكز الصحية الموجودة وبالاشتراك مع بعض المؤسسات المتخصصة كالصليب الأحمر اللبناني وكليات الطب .

ب — تعزيز اشراك المرأة في نشاطات من شأنها تحسين وضعها الاجتماعي في محيطها وتهيئتها للاسهام في مجالات النشاط البلدى ومشاريع الانعاش الريفي وذلك بصورة خاصة عن طريق :

— اشراكها في النوادى القائمة أو عن طريق انشاء نوادى خاصة بالمرأة .

— تنظيم حلقات ودورات تدريبية الغاية منها تأهيل المرأة للاضطلاع بمسؤوليات ومهام متصلة مباشرة بحياة القرية وتنظيماتها (بلدية — لجان محلية — جمعيات — تعاونيات ...).

ج — محاولة اشراك المرأة فعليا بالهيئات والمؤسسات المحلية (ضمن مجال عمل مصلحة الانعاش الاجتماعي).

— — — — —